

من خلال تناولنا لهذا البحث، ودراستنا النظرية والتطبيقية تمكنا من معرفة مختلف الجوانب الجوهرية للموضوع وفهمها، حيث تتمحور اشكالية الموضوع حول السياسة الضريبية ومدى فعاليتها في دعم وتطوير الاستثمار لاسيما في الجزائر، فقد ظهر لنا جليا أن الضريبة تعد القاعدة الاساسية للسياسة الضريبية، وأن فرضها لم يعد يتسم بالبساطة بل أصبح اكثر تعقيدا نظرا لكونها أصبحت تفرض في اطار اختيار النظام الضريبي الذي يهدف الى تحقيق أهداف السياسة الضريبية التي ترسمها الدولة. هذه السياسة الضريبية وجدنا انها تقوم على عديد المبادئ والأسس، والتي تهدف من ورائها الدولة إلى استقطاب أكبر عدد من الاستثمارات سواء المحلية أو الأجنبية.

هذه المبادئ تقوم أساسا على الامتيازات والاعفاءات الضريبية أو ما يسمى (بالتحفيز الضريبي). كما وقفنا على حقيقة مهمة وهي أن الاستثمار أصبح ركنا مهما من أركان التنمية الاقتصادية، لذلك تسعى كل الدول جاهدة من أجل توفير المناخ الملائم له بغية استقطابه والاستفادة من مزاياه، وتعد الدولة الجزائرية من بين الدول التي عملت على ذلك من خلال انتهاجها لسياسة ضريبية تعتمد على عديد التحفيزات الضريبية وهذا منذ ولوجها عالم الاقتصاد الحر وفي اطار ذلك عمل المشرع الجزائري على صياغة ترسانة من القوانين سواء الضريبية أو قوانين الاستثمار مقدما من خلالهما عديد التحفيزات وهذا منذ بداية الاصلاح الضريبي في بداية التسعينات الى يومنا هذا ورغم كل هذه التحفيزات الممنوحة من قبل المشرع الجزائري الى أن أهداف الدولة الجزائرية في تحقيق توازنات اقتصادية لم تتحقق بعد.

### الإجابة عن الفرضيات:

- الفرضية الأولى ثبت صحتها كون أن التحفيزات الضريبية وشبه الضريبية أصبحت من بين أهم الوسائل التي تستعمل في إطار السياسة الضريبية.
- الفرضية الثانية كذلك صحيحة وذلك أن توفير مناخ ملائم للاستثمار يعتبر من بين أهم العوامل لجذب وتطوير الاستثمار.
- الفرضية الثالثة نثبت صحتها كذلك، فمن خلال دراستنا تبين أن المشرع الجزائري قد منح عديد التحفيزات الضريبية والغير الضريبية من أجل جلب وتطوير الاستثمار.
- الفرضية الرابعة ننفي صحتها كون السياسة الضريبية الجزائرية لم تحقق الأهداف المتوخاة من سنها.

### النتائج التي توصلنا لها:

لقد توصلنا من خلال هذا البحث الى مجموعة من النتائج سواء ما تعلق بالجانب النظري أو بدراسة الحالة نبرزها كما يلي:

- 1- تعتبر الضريبة وحدة أساسية وجوهرية في النظام الضريبي كما تتميز بمجموعة من الخصائص ولها عديد الأنواع، كما تسعى الدولة من خلال فرض الضريبة الى تحقيق مختلف الأهداف وفي شتى الميادين.
- 2- لم تعد الضريبة كمصدر تمويل فقط، بل أصبحت تؤدي دورا مهما في اطار السياسة العامة للدولة من خلال وضعها كاستراتيجية مهمة للسياسة الضريبية التي ترسمها الدولة.

3- تعتبر السياسة الضريبية الاطار العام الذي يعمل ضمنه النظام الضريبي والذي يعتبر مرآة عاكسة للسياسة الضريبية من اجل تحقيق الاهداف المرجوة ويتم ذلك بمنح عديد المزايا.

4- وجدنا كذلك ان السياسة الضريبية تقوم علي عدة وسائل من اهمها التحفيزات الضريبية (الإعفاءات والتخفيضات) والتي تسعى الدول من خلالها الي جذب واستقطاب مختلف الاستثمارات.

5- ان اقناع المستثمر من اجل ضخ امواله في مشاريع استثمارية يقوم علي مدي قدرة الدولة علي توفير بيئة ملائمة للاستثمار، وذلك من خلال توفير عوامل جذب الاستثمار.

6- تعد الجزائر من بين الدول التي سعت جاهدة لاستقطاب اكبر عدد من الاستثمارات وذلك من خلال توفير مناخ ملائم لذلك، كما حاولت تشجيع المستثمرين من خلال مختلف التحفيزات سواء الضريبية او شبه الضريبية من خلال السياسة الضريبية المنتهجة كما خلقت عديد الميكانيزمات وآليات تطوير الاستثمار.

7- من خلال دراستنا لمختلف المشاريع المنجزة من 2002 الى 2012 وكذلك آخر إحصاء خاص بسنة 2015 وجدنا انها متذبذبة من سنة الي أخرى وأن توزعها الجغرافي يبقي غير متوازن كما أن معظم المستثمرين يسعون إلى الربح السريع وذلك بالتوجه نحو القطاعات الصناعية عكس ما تسعى اليه الدولة والتي تهدف الي تنمية قطاعات أخرى كالزراعة والسياحة.

8- من خلال دراستنا الميدانية لمفتشية الضرائب وجدنا أن معظم الاستثمارات الممنوحة في اطار (ANSEJ-CNAC-ANGEM) هي مشاريع فاشلة وهدر

الأموال الخزينة العمومية وذلك لحجم التهرب الضريبي وعدم التصريح بأرقام الأعمال.

9- تعتبر شركة برج ستيل نموذج ناجح بالنسبة للمستثمر المحلي.

### التوصيات المقترحة:

بناء على ما تقدم يمكن تقديم بعض الاقتراحات كما يلي:

1- ضرورة مراجعة مختلف التحفيزات الضريبية الممنوحة من طرف المشرع الجزائري وذلك بإعطاء حوافز أكثر للقطاعات المرجو جعلها كبائل اقتصادية مهمة مثل: الفلاحة والسياحة .

2- توجيه جهود الدولة للرفع من حجم الاستثمارات في الجنوب وذلك بتوفير مناخ ملائم للاستثمار وكذا زيادة مختلف التحفيزات للمستثمرين .

3- التنسيق بين مختلف الهيئات المعنية بعملية الاستثمار ومتابعة كل المستثمرين وذلك من اجل انجاح المشاريع من جهة وكذلك للحد من ظاهرة التهرب الضريبي.

4- فرض شروط على المستثمرين في اطار خدمة الاقتصاد الوطني مثل (تحديد عدد مناصب الشغل..... الخ

5- ضرورة توفير مناخ مناسب للاستثمار وعدم الاكتفاء بالتحفيزات الضريبية.

6- الاعتماد على سياسة توعية اجتماعية من اجل تحسيس المواطن بأهمية الاستثمار في التنمية الاقتصادية بعيدا عن نهب المال العام.

7— مراجعة جذرية لأنماط الاستثمار في الصيغ **ANSEJ-CNAC-ANGEM** والذي أثبتت فشلها الذريع من كل النواحي خاصة من الناحية الاقتصادية للدولة بسبب الخسائر التي تتكبدها الخزينة العمومية.

8— سد الثغرات الموجودة علي مستوي قوانين الضرائب والاستثمار (مثل تشديد العقوبات المالية علي المتهربين ضريبيا والغاء الامتيازات الممنوحة للمستثمرين المتهاونين في مختلف واجباتهم .....الخ

9— سن قانون استثمار فعلي وثابت بعيدا عن سياسة المراسيم والواوامر المتغيرة باستمرار.

### آفاق البحث:

يقينا منا بأن موضوع بحثنا هذا لم يمس كافة الجوانب المتعلقة بالسياسة الضريبية واثرها علي الاستثمار فإننا نقترح ان يكون هذا البحث كنقطة بداية لبحوث ومواضع مستقبلية علي غرار:

1— واقع الاستثمار في الجزائر في ظل تراجع اسعر النفط؟

2— مدى نجاح اليات الاستثمار في الجزائر؟

3— ما مدى نجاح السياسة الضريبية في الجزائر في ظل تراجع اسعار النفط؟

4— هل وفق المشرع الجزائري في استقطاب الاستثمارات الاجنبية؟

5— الاستثمار الأجنبي وأثاره الاقتصادية علي الاقتصاد الوطني؟